حولية الكوفة

دورية سنوية محكمة، تعنى بالدراسات والبحوث التراثية والمعاصرة المتخصصة بشؤون مدينة الكوفة ومسجدها المعظم
تصدر عن أمانة مسجد الكوفة والمزارات الملحقة به - العدد الاول - شهر رمضان - ١٤٣٢هـ / آيار - ٢٠١١م

١

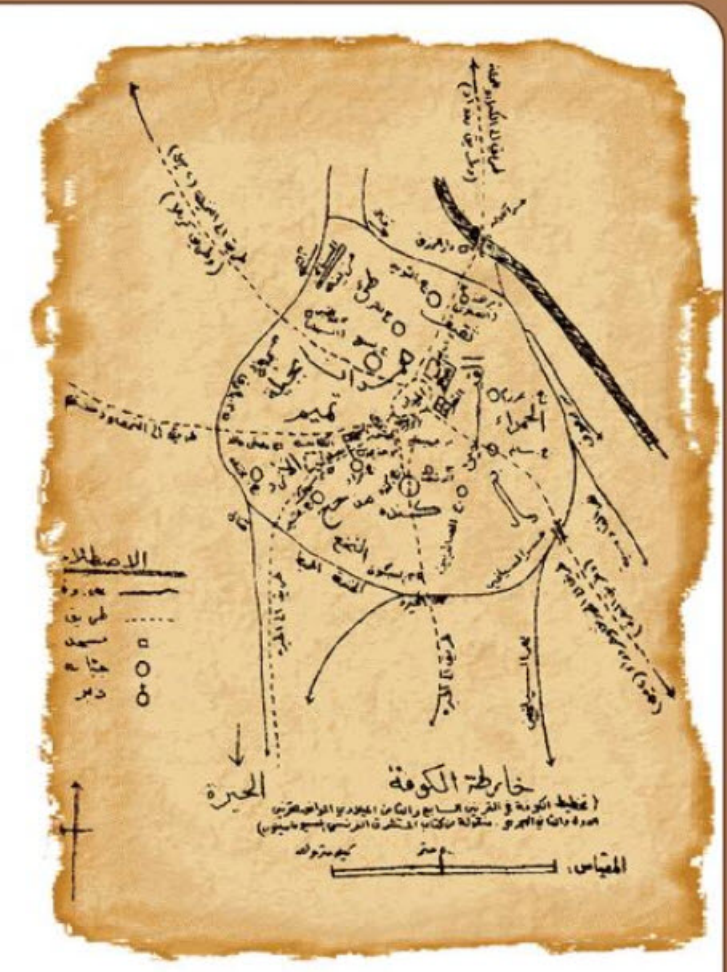

ديوان الوقف الشيعي
أمانة مسجد الكوفة
والمزارات الملحقة به

المشرف العام
السيد موسى تقي الخلخالي

رئيس التحرير
د. كامل سلمان الجبوري

مدرسة الكوفة النحوية... الرأي الآخر

الأستاذ الدكتور نعمة رحيم العزاوي

كلية الآداب- جامعة بغداد

المقدمة

لقد أتى علي حين من الدهر وأنا أتابع القائلين بوجود مذهبين في النحو العربي، هما المذهب البصري والمذهب الكوفي، وأتابع كذلك من يفضل مذهب الكوفيين على مذهب البصريين، وأردد ما يستند إليه هؤلاء المفضلون من حجج وأدلة، خلاصتها أن الكوفيين أصدق تمثيلاً للغة العربية، وأوسع إحاطة بما تحكم به العرب في جزيرتهم على تنائي بقاعها، وتباعد أصقاعها، وأنهم في تفكيرهم اللغوي، ومنهج دراستهم أقرب إلى تصورات علم اللغة الحديث ومقولاته.

لقد غبرت زمنا أرى هذا الرأي، وأنافح عنه في بحوثي ومحاضراتي، بل كنت أعجب من فريقين من الباحثين: أحدهما ينكر المذهب الكوفي أصلاً، والآخر يقره ولكنه يراه دون المذهب البصري، وأقل منه سداد منهج، وصواب نتائج.

ولأني لا أمل النظر المستمر في قناعاتي، ولا أكف عن مناقشة ما ارتضيته في أثناء مسيرتي العلمية من آراء، وما بثثت في كتبي وبحوثي من أفكار وتصورات، لم أتردد في تصحيح بعض تلك الآراء والأفكار، ولاسيما ما يتعلق منها بمنهجي الذي كان يجنح على التسامح في النقد اللغوي، لأن العلم لا يعرف الحسم والقطع، ولأن الدارس الجاد يؤمن بأن ليس في البحث (مقولة) نهائية.

وفي بحثي هذا سأصحح ما أشرت إليه قبل قليل من قناعتي السابقة بوجود مذهب كوفي يقابل المذهب البصري، ويقف بازائه، ويتميز منه بسمات وطوابع تكفي لأن تجعل منه مذهباً قائماً بنفسه، كما أصحح ما كنت أراه من أن المذهب الكوفي هذا يفضل المذهب البصري، ويقترب أكثر منه مقولات الدرس اللغوي المعاصر.

إن قارئ بحثي هذا سيجد عدولا عن هذين الرأيين، ويجد محاولة علمية تهدف إلى أمرين أحدهما أن النحو العربي برمته نحو واحد، يتبع منهجاً واحداً، ويخضع لأصول واحدة، هو نحو البصريين وتلامذتهم وأقرانهم من الكوفيين، وإن ليس هناك مذهب كوفي له طوابعه وخصائصه التي تميزه من مذهب البصريين. والآخر إن كلا من البصريين والكوفيين قد ابتعدوا عن مقولات علم اللغة الحديث، وجانبوا الصواب فيما اختطوا لأنفسهم من منهج، غير أن الكوفيين كانوا أبعد من الدرس اللغوي الحديث، وأمعن في الخطأ المنهجي من أقرانهم البصريين.

المذهب والمدرسة

لقد استعمل العرب القدماء كلمة (مدرسة) في عصر متأخر، حدده بعضهم بمنتصف القرن الخامس الهجري، أو سنة ٤٥٩هـ على وجه التحديد، حين أطلقوها أول مرة على مكان أنشئ ملحقاً بضريح أبي حنيفة النعمان، يتلقى فيه الطلبة العلوم على عدد من الشيوخ والعلماء، ثم أطلقت على (المدرسة النظامية) التي أنشئت في ذلك العهد أيضاً.

أما قبل هذا التاريخ فيم يستعمل العرب كلمة (مدرسة)، لأنهم لم يعرفوا اشتقاق بناء (مفعلة) من أسماء المعاني، بل اشتقوه من أسماء الذوات، فقالوا: (المبطخة) و(المقثأة) و(المسبعة) و(المذأبة) للأماكن التي يكثر فيها (البطيخ) و(القثاء) و(السباع) و(الذئاب)، وجميعها من أسماء الذات. وقد استعمل العرب بدلاً من المدرسة في العصور التي سبقت عصر ظهور هذه الكلمة المشار إليه آنفاً كلمة (المدراس) على وزن (مفعال) للمكان الذي يجتمع فيه اليهود لتلاوة العهد القديم، وهو بناء لا يستعمل للدلالة على المكان في غير هذه الكلمة. وأما قول دعبل الخزاعي المشهور:

مدارس آيات خلت من تلاوة ومنزل وحي مقفر العرصات

فقد استعمل فيه (مدارس) جمعاً لمدراس لا جمعاً لكلمة مدرسة التي لم تكن قد ظهرت في عصر ذلك الشاعر.

ثم جاء العصر الحديث فوجد العرب أن الغربيين استعملوا كلمة (مدرسة) في غير معناها المألوف، أي أنهم استعملوها بمعنى (المذهب) الذي عرفه العرب في عصور ازدهار العلوم، فقالوا في تلك العهود: (مذهب الإمام أبي حنيفة) و(مذهب الإمام الشافعي) و(مذهب الإمام جعفر الصادق) وغيرها من مذاهب الفقه الإسلامي المعروفة.

وبدلاً من أن يستعمل العرب في العصر الحديث كلمة (مذهب) التي عرفها تراثهم الفكري واللغوي، ما لأكثرهم إلى كلمة (مدرسة) تقليداً للغربيين، وجرياً على طريقتهم في استعمال المصطلحات، فقد قالوا (المدرسة الكلاسيكية) و(المدرسة الرومانتيكية) و(المدرسة الرمزية) وغيرها.

لقد ذكر اثنان من القدماء كلمة (مذهب) مقروناً بالبصريين مرة وبالكوفيين مرة أخرى، الأول أبو بكر الزبيدي (٣٧٩هـت) الذي قال عن أبي موسى الحامض «كان بارعاً في اللغة والنحو على مذهب الكوفيين»[١]. وقال عن ابن كيسان: «وكان بصرياً كوفياً يحفظ القولين ويعرف المذهبين وكان أخذ عن ثعلب والمبرد وكان زميله إلى مذهب البصريين أكثر... وكان أبو بكر بن الانباري شديد التعصب على ابن كيسان والتنقص له، وكان يقول: خلط فلم يضبط مذهب الكوفيين ولا مذهب البصريين»[٢].

والآخر ابن النديم (٣٨٥هـ) الذي استعمل كلمة (مذهب) أيضاً مشيراً إلى البصريين والكوفيين، فقال في ترجمة ابن قتيبة: (أنه خلط المذهبين)[٣]. وكان الأولى بمؤرخي النحو من المحدثين أن يستعملوا كلمة (مذهب)، ولكن أكثرهم استهوته كلمة (مدرسة)، وكان بروكلمان أول من استعملها فقال «وقد قسم علماء العربية من علماء بغداد مذاهب النحاة إلى ثلاث مدارس: البصريون والكوفيون ومن مزجوا المذهبين من علماء بغداد»[٤]. تبعه في ذلك جوتولد فايل الذي سماهما (المدرسة البصرية) و(المدرسة الكوفية)، ومنهم مهدي المخزومي الذي ألف كتاباً سماه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة) وشوقي ضيف الذي ألف كتاب (المدارس النحوية) وعبد الرحمن السيد الذي ألف كتاباً سماه (مدرسة البصرة النحوية) وخديجة الحديثي التي ألفت كتاباً عنوانه (المدارس النحوية) ومحمود حسني الذي ألف كتاباً سماه (المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي). ولم يشذ عن هؤلاء وغيرهم إلا عبده الراجحي الذي آثر كلمة (مذهب) فألف كتاباً سماه (دروس في المذاهب النحوية).

وأما دلالة كلمة (مدرسة) فقد حددها بعض هؤلاء الدارسين، فقال فايل: «الاشتراك في وجهة النظر الذي يؤلف الجبهة العلمية، ويربط العلماء بعضهم ببعض على رأي واحد»[٥]. وقال المخزومي في كلامه على الكسائي: «أن الكسائي بمنهجه وأساليب دراسته مدرسة لها خصائصها ومميزاتها، فليست المدرسة إلا أستاذاً مؤثراً وتلاميذ متأثرين وقد اجتمعوا على تحقيق غرض واحد، ونهجوا للوصول إليه منهجاً واحداً»[٦].

وإلى مثل ذلك ذهب أحمد مكي الأنصاري الذي قال: أن المدرسة «اتجاه له خصائص مميزة ينادي بها فرد أو جماعة من الناس ثم يعتنقها آخرون»[٧].

نخلص من ذلك إلى أن كلمة (مدرسة) الحديثة تطابق كلمة (مذهب) التي وجدناها عند بعض القدماء والمحدثين، فالمذهب في اللغة «المعتقد الذي يذهب إليه والطريقة والأصل»[٨].

المذهب الكوفي: مثبتوه وأدلتهم

لقد اجمع القدماء على أن نحو الكوفيين يؤلف مذهباً مستقلاً، أو كما يقال بلغة العصر الحديث مدرسة مستقلة، سواء منهم أصحاب التراجم والطبقات مثل ابن النديم في كتابه (الفهرست) والزبيدي في طبقاته، وأصحاب المطولات النحوية الذين نراهم دائماً يعرضون في المسائل المختلفة وجهتي النظر المتقابلتين في المذهب الكوفي والبصري، وقد أفرد أبو البركات الانباري مجلداً كبيراً عرض فيه الخلاف بين المذهبين. وفعل مثل ذلك العكبري في كتابه (التبيين في الخلاف بين البصريين والكوفيين).. ولعبد اللطيف الزبيدي كتاب في هذا الموضوع سماه (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة). وفي موسوعات النحو مسائل خلافية كثيرة غير ما ذكر في هذه الكتب الثلاثة..

وإذا كان القدماء قد اقروا المذهب الكوفي -كما تقدم- فإن المحدثين تباينوا في هذا الموضوع، فاعترف فريق منهم بهذا المذهب، وأنكره آخرون.

فمن المحدثين الذين رأوا وجود مذهب كوفي يقابل المذهب البصري أحمد أمين الذي تحدث في كتابة (ضحى الإسلام) عن المذهبين بطريقة المؤمن الواثق بوجودهما، فقال: «إن البصريين كانوا أكثر حرية وأقوى عقلاً، وإن طريقتهم

(١) طبقات النحويين واللغويين: ١٥٢.
(٢) طبقات النحويين واللغويين: ١٥٣.
(٣) الفهرست: ٨٥
(٤) تاريخ الأدب العربي: ٢/ ١٢٤، ١٢٥.
(٥) أبو زكريا الفراء: ٣٥٢ وينظر مصدره.
(٦) مدرسة الكوفة.
(٧) أبو زكريا الفراء: ٣٥٢.
(٨) القاموس المحيط (مذهب).

أكثر تنظيماً وأقوى سلطاناً على اللغة، وإن الكوفيين أقل حرية وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعاً، فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق، ويميتوا كل أساليب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة، أو قول لا يتمشى مع المنطق، والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود حتى الشاذ من غير أن يهملوا شيئاً»[١].

وأمين الخولي وقد كان من مؤيدي المذهب الكوفي إذ قال: «وأما في البيئة النحوية نفسها فهذا الكسائي حين سئل عن اختلاف أحوال (أي) وتعليله، أجاب بقوله: أي كذا خلقت، ومعنى هذا في وضوح أن تلك الظواهر تنقل ولا تمنطق، ولا تفسر بعمل عقلي، وهو الأساس السليم للمنهج الغوي.. والكسائي الكوفي بإجابته هذه يذكرنا بمدرسة قومه في النحو وما تميل إليه من التتبع اللغوي، وعدم التأويلات البعيدة، والإمعان المنطقي الذي جنحت إليه مدرسة البصرة»[٢].

وطه الراوي الذي أيد وجود المذهبين كذلك، وفاضل بينهما منتهياً إلى أن «مذهب البصريين أضبط قياساً، وأتقن رواية، ومذهب الكوفيين أكثر تشعباً، واوسع رواية وأنت ترى أن البصريين في تشددهم وتحكيم قوانينهم ضيقوا على العربية واسعاً، في كثير من المواطن التي تطلب السعة، حتى لقد ضاق النحو الذي قدروه بمقاييسهم عن أن يسع نفسه، وهو في ريعان شبابه، ونعومة آها به، فوقعوا في تلحين خاصتهم، وكبار أئمتهم»[٣].

وسعيد الأفغاني الذي أعلى من شأن المذهب البصري فقال: «ولعلك بعد ما سبق موقن معي أن السماعيين هم البصريون لا الكوفيون فمن احترام السماع صيانته وحفظه من كل موضوع، ومن احترامه تحري حال المسموع منه، فلا يدس فيه كلام الذين فسدت لغتهم من إعراب الحطمية وأشياخ قطر بل، ومن احترامه إلا نساوي بين القليل والنادر والأكثر الشائع، فنغمط حق هذا الأخير، وإن حشرنا فيه الضعيف والشاذ والخطأ مما يقع فيه إعراب السواد والشعر الموضوع مما دسه حماد وخلف الكوفيان خفر لذمة ونقض لعهد. الحق أن البصريين عنوا بالسماع فحرروه وضبطوه واحترموه، على حين زيفه الكوفيون وبلبلوه»(٤). وقال: «أميل إذن إلى أن المذهب الكوفي لا مذهب سماع صحيح، ولا مذهب قياس منظم»[٥].

وعبده الراجحي الذي جنح على المذهب الكوفي فقال: «والحق أن الدراسة الموضوعية لكلتا المدرستين تبين أن كثيراً من المسائل التي ذهب إليها الكوفيون أقرب إلى الواقع اللغوي، وإلى المنهج النحوي الصحيح، من تلك التي ذهب إليها البصريون»[٦].

وتمام حسان الذي ذهب إلى أنه «يمكن القول بأن نحاتنا القدماء كانوا يكونوا مدرستين في النحو العربي»[٧].

وعلى الرغم من عرضه أسس كلا المذهبين والأصول التي قام عليها دون انحياز إلى أحدهما، بدا عليه أحياناً أنه يميل إلى الكوفيين، من ذلك قوله: «أما النحو فقد كان دون شك بضاعة البصريين في المقام الأول على الرغم مما يصيبه الكوفيون من توفيق في بعض أنظارهم، وما يحققوه من تفوق على البصريين»[٨].

ومهدي المخزومي الذي لم يؤيد وجود المذهب الكوفي حسب بل مال إليه، وعده النحو المثالي، فقال فيما قاله: «وإذا أمعنا النظر رأينا أن النحو الكوفي أقرب إلى روح الدراسة اللغوية عن النحو البصري، وابعد عن الأخذ بأسباب المنطق، وأن الكوفيين كانوا أجدى على العربية من البصريين بالرغم من سبق هؤلاء إلى تناولهم البحوث اللغوية وإبداعهم في جوانب منها»[٩]. وقال: «ولا يثنينا عن رأينا في التعلق بهذا المذهب الحي ما قيل من أن البصريين أصح قياساً، أو أن مذهبهم أضبط وروايتهما أتقن، فإننا لا نؤمن بالمقاييس العقلية تقاس بها الدراسة النحوية، فليست اللغة نشاطاً عقلياً يضبطه العقل المنطقين وليست الظواهر اللغوية مما يفسر بعمل عقلي، كما كان شأن البصريين في تعليلاتهم وتفسيراتهم، فإن الدرس الحديث يقتضي الدارس واجبات أيسرها وأقربها التخلي التام عن التعليل النحوي في أي لون من ألوانه النظرية»[١٠].

وشوقي ضيف أيد وجود المذهبين ثم فضل المذهب البصري، وتذرع بما تذرع به أحمد أمين من تفضيله المذهب المذكور[١١]. وفعلت مثل ذلك خديجة الحديثي، التي وصفت المذهب البصري بأنه قائم «على أصول سليمة وعلى مادة فصيحة، أقرب ما تكون إلى لغة الكتاب العزيز، ولغة القبائل التي عدت لغتها قمة الفصاحة والنقاء»[١٢].

ومن المستشرقين الذين أيدوا وجود المذهب الكوفي، وعدوه مقابلاً للمذهب البصري يوهان فك الذي قال: «كان لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس النحوي تختلف عن

(١) ضحى الإسلام: ٢/ ٢٩٦.
(٢) مناهج تجديد: ٨١.
(٣) نظرات في اللغة والنحو: ١٢.
(٤) من تاريخ النحو.
(٥) نفسه: ٧٤، ٧٥.
(٦) دروس في المذاهب النحوية: ١٢.
(٧) الأصول: ٤٣.
(٨) نفسه: ٣٧.
(٩) مدرسة الكوفة: ٣٨.
(١٠) نفسه: ٣٨ وينظر مصدره.
(١١) المذاهب النحوية: ١٦١.
(١٢) المدارس النحوية (الحديثي): ٩٥.

مذهب الكوفيين، كما سلك كل من القبيلتين في تفسير الظواهر طريقاً خاصاً»[1]. وقد أشار أيضاً إلى «اعتماد الكوفيين على المسموع وتعديل أصولهم وقواعدهم تبعاً له مهما كان من القلة والندرة، وإلى القياس في مذهب البصريين وقبولهم الأغلب من المسموع، وتأويلهم ما لا يساير أصولهم، أو وصفه بالشذوذ»[2].

وأوليري الذي قال: «المدرسة البصرية تنقد المسموعات، وتطرح منها ما لا يتفق مع قواعدها الموضوعة، فيما (كذا) تتقبل المدرسة الكوفية جميع المسموعات التي تكون مجموعة لا بأس بها من المواد. ويبدو من النظرة الأولى أن المنهج البصري أفضل، ولكنه يجب أن يلاحظ أن هذا المنهج -يعني منهج البصريين- يقتضي أن توضع الأمثلة لتتفق مع الأصول المرسومة، بينما نجد النحاة الكوفيين يحورون أصولهم لتلتقي مع المسموعات»[3].

وأما الأدلة التي بنى عليها المقرون بوجود المذهب الكوفي رأيهم فهي ما زعموا أنها سمات ميزت هذا المذهب من مقابله المذهب البصري، وهي:

١- توسع الكوفيين في الرواية «بحيث لا يتشددون في الفصاحة كما تشدد البصريون، وإنما يأخذون اللغة من قبائل نزحت من البادية واستقرت في الحواضر.. حتى. أخذوا عن الفاف من إعراب الحواضر، ومع أن الكسائي رحل إلى البادية اقتداء بالخليل فاستنفذ خمس عشرة فنينة حبر في الكتابة عن الإعراب وحفظ غير ذلك، نجده يستعين بإعراب الحطمية الواقفين بباب الرشيد لينصروه على سيبويه في المناظرة المشهورة»[4].

٢- توسع الكوفيين في القياس «فإذا كان شرط صحة القياس عند البصريين الكثرة، فإن ذلك أمر لا يحرص عليه الكوفيون»[5]. فقد كان أبو عمر بن العلاء «يعتد بالكثير ويسمي القليل لغات ثم لا يقيس عليه، وإنما يدخله تحت العبارة المشهورة يحفظ ولا يقاس عليه، وكان تمسك البصريين بهذا الموقف رغبة منهم في الوصول بالنحو إلى مرتبة الصناعة والعلم المضبوط أما الكوفيون فقد كان لهم آخر ربما رموا به كذلك إلى غاية نبيلة تتناسب مع الطابع العقلي الغالب على أفكارهم، فلربما قصد الكوفيون باعتدادهم بالقليل إلا يهدروا نصاً اعتبروه (كذا) فصيحاً»[6].

والملاحظة أنهم لم يربطوا الفصاحة بالجغرافية، وإنما أخذوا عمن نزح من إعراب البادية إلى الحواضر، وعدوا كلامهم فصيحاً يقاس عليه[7].

٣- استقلال الكوفيين بعدد من المصطلحات غير التي استعملها البصريون، وترددت في كتبهم، ومما استعمله الكوفيون (الخلاف) وهو عامل نصب الخبر في (زيد أمامك) و(الصرف) وهو عامل ينصب المفعول معه في مثل (جاء زيد وطلوع الشمس) و(التقريب) في (مثل هذا زيد قائماً) فـ(هذا) في هذا الموضع من أخوات (كان)، و(الفعل الدائم) وهو اسم الفاعل عند البصريين، و(المكني) و(الكناية) وهو الضمير عند البصريين، و(الصفة) و(المحل) لما يسمى (الظرف) عند البصريين، و(العماد) لما يدل على ضمير الفصل عند البصريين، و(التغير) لما يسمى (التمييز) عند البصريين، و(النعت) وهو الصفة، و(لا) التبرئة في(لا) النافية للجنس، و(الجحد) وهو النفي، و(ما يجري وما لا يجري) وهو الممنوع من الصرف، و(لام القسم) وهو لام الابتداء عند البصريين، وإبدال مصطلحات كل من ألقاب الإعراب والبناء بالأخر[8].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن كلمة (البغداديين) التي ترددت لدى القدماء إنما كانت تعني (الكوفيين) لأن الدارسين الكوفيين الأوائل الذين عنوا بالنحو كانوا يقطنون بغداد، لذا أشير غليهم في تاريخ النحو على أنهم (بغداديون)، ومما يؤيد هذا أن المبرد كان معجباً بكتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت، وكان يقول في تقويم هذا الكتاب: «ما رأيت للبغداديين كتاباً جديداً خيراً من كتاب يعقوب بن السكيت في المنطق»[9].. ويعقوب بن السكيت كوفي، ولكن المبرد لم يسمه كذلك وإما أطلق عليه وعلى أمثاله من الدارسين الكوفيين اسم (البغدادين).

وكان ابن قتيبة يحكي عن الكوفيين في كتبه، وإذا روى عنهم قال: «قال بعض البغداديين» أو «البغداديون يقولون كذا وكذا ويرون كذا وكذا»[10] «فاسم البغداديين على هذا إنما يطلق على الدارسين الذين أقاموا في بغداد، وهذا ينجر إلى أوائل الدارسين في بغداد وهم الكسائي وأصحابه والفراء وأصحابه وثعلب وأصحابه، ولا يقتصر على الجيل الذي أعقب ثعلب والمبرد كما يزعم بعض المحدثين»[11].

وكان أبو علي يستعمل لفظ (البغداديين) للدلالة على الكوفيين، من ذلك قوله: «قال أبو علي: وحكى أحمد بن يحيى

(١) العربية: ٦١.
٢) تاريخ النحو وأصوله: ١٧٦.
(٣) مدرسة الكوفة: ٣٥٠، ٣٥١ وينظر مصدره.
(٤) الأصول: ٣٨.
(٥) نفسه.
(٦) نفسه: ٣٨، ٣٩.
(٧) نفسه: ٣٩.
(٨) نفسه: ٣٩ وما بعدها.
(٩) نزهة الألباء: ٢٤٠.
(١٠) الدرس النحوي في بغداد: ٢١٦.
(١١) نفسه: ٢١٩.

عن بعض البغداديين»[١]، وأحمد ابن يحيى هذا هو ثعلب، وإذا حكى ثعلب عن بعض البغداديين فذاك أحد أصحابه أو شيوخه من الكوفيين. ومثله أبو الفتح بن جني الذي كان يطلق (البغداديين) على (الكوفيين) أيضاً، قال: «ومن ذلك قول البغداديين أن الاسم يرتفع بما يعود عليه من ذكره نحو (زيد مررت به) و(أخوك أكرمته) فارتفاعه عندهم إنما هو لان عائداً عليه فارتفع بذلك العائد»(٢). ورأي البغداديين هنا هو رأي الكوفيين(٣).

ويبدو أن مصطلح (الكوفيين) قد ظهر على أيدي المبرد وتلاميذه، فقد استطاع المبرد بعد رحيله من البصرة إلى بغداد، أن يجتذب الدارسين إليه، ويصرف كثيراً منهم عن مجلس ثعلب، ولما كان الفريقان فريق المبرد وفريق ثعلب بغداديين ولادة ومربى، فقد رأى المبرد أصحابه أن يسموا أنفسهم (البصريين) وإن يسموا فريق ثعلب (الكوفيين)، ولعل تصنيف أبي سعيد السيّرافي في كتابه (أخبار النحويين البصريين) كان تأكيداً لما بدأه المبرد وقد قصره على النحويين البصريين تجاهلاً لمنافسيهم وغمزا لهم، وايماءاً إلى أن غير البصريين ليسوا في العلم بدرجة يذكرون معها بازاء البصريين.

إن الكوفيين قبل عصر المبرد وما بعده لم يكونوا يعرفون بهذا الاسم، وأن أحداً منهم لم يسم مذهبه بالكوفي، ولم يسمهم كذلك خصومهم الأوائل، وإنما كانوا يشيرون إليهم على أنهم بغداديون -كما تقدم- غير أن المبرد وأصحابه أصروا على تسمية أنفسهم بالبصريين، وتسمية منافسيهم وخصومهم بالكوفيين، ومع ظهور تسمية (الكوفيين) فإن التسمية القديمة لهم (أي البغداديين) لم تختف تماماً، بل ظلت تتردد في الكتب إلى جانب الاسم الجديد «وكان ورود التسميتين في بعض المصنفات مصدر وهم المتأخرين أن البغداديين فريق، والكوفيين فريق أخر.. وبقي الدارسون في العصور المتعاقبة يخوضون في هذا الوهم، ولم يلتفتوا إلى أنهما اسمان لمسمى واحد»[٤]. و«جاز هذا الوهم على الدارسين المحدثين، فراحوا يتمسكون به، ويبنون عليه فكرتهم بوجود مذهب ثالث أو مدرسة سموها(بغدادية)»[٥]. وقد فات هؤلاء أن ليس في تاريخ النحو العربي مذهب بغدادي يقف بإزاء المذهبين البصري والكوفي، وأن (كوفي) و(بغدادي) اسمان لفريق واحد هم الكوفيون.

(١) نفسه: ٢٢٠ وينظر مصدره.
(٢) الخصائص: ١/ ١٩٩.
(٣) الدرس النحوي في بغداد: ٢٢٠.
(٤) الدرس النحوي في بغداد: ٢٢٧.
(٥) نفسه: ٢٧٧ بتصرف يسير.

المذهب الكوفي: منكروه وأدلتهم

لم يطمئن نفر من الباحثين المعاصرين إلى ما ذهب إليه القدماء وكثير من المعاصرين من وجود مذهب كوفي مكتمل، ونظروا إلى هذا الموضوع نظرة الريبة والشك، فقد ذكر المخزومي بعضهم فقال: «فالذي اعلمه أن أول من شك في وجود مذهب مكتمل للكوفيين هو (جوتولد فايل) ثم حاكاه في رأيه المترجم لثعلب من الكوفيين في دائرة المعارف الإسلامية، وبروكلمان كما يشير إليه كلامه في كتابه (تاريخ الشعوب الإسلامية)»[٦]. وأضيف إلى هؤلاء باحثين آخرين هم: إبراهيم السامرائي وعلي أبو المكارم وحلمي خليل، وسأخص كلا منهم بواقفة، أعرض فيها رأيه.

أما فايل الذي حقق كتاب (الأنصاف) للأنباري وكتب مقدمة له بالألمانية ونشره عام ١٩١٣ فقد قال: «ومع عظيم الإجلال لمناقبهم -يعني الكوفيين- في غير ذلك من النواحي، فإنهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة»[٧]. وقال أيضاً: أن «علم النحو برمته بصري»[٨]. وقد بنى فايل رأيه هذا على:

١- أن اسم يونس البصري قرن باسم الكوفيين في بضع مسائل ذكرها الانباري.
٢- ما ذكره أصحاب الطبقات من أن الكسائي والفراء كانا قد سمعا منه، وأخذا عنه، وأن الفراء خاصة استكثر عنه.

وذكر شوقي ضيف حجة ثالثة لفايل في إنكاره المذهب الكوفي، هي «كثرة الخلافات بين أئمتها على نحو ما كان بين الكسائي وتلميذه الفراء، وكأنها لا تؤلف جبهة علمية موحدة»[٩]. وقد رد شوقي ضيف هذه الحجة قائلاً: «هو دليل منقوض فقد كان نحاة الكوفة يكونون جبهة طالما تناظر أفرادها مع أفراد جبهة البصرة، وأكثر ابن جني وغيره من ذكر أرائها، بل لقد أفرد العلماء لها المصنفات كأبي البركات الانباري في كتاب الأنصاف»[١٠]. وأما مخالفة الفراء لأستاذه الكسائي في بعض المسائل «فهذا من حقه على نحو ما خالف سيبويه أستاذه الخليل، وعلى نحو ما خالفهما معاً تلميذه الأخفش في كثير من المسائل، وهم جميعاً أئمة المدرسة البصرية»[١١].

ويبدو أن فايل لم يسلم من التناقض حين قال في حديثه عن الفراء: «بل يبدو عليه طابع من يؤسس فرقة، أو مذهباً خاصاً، ويختلف عن سيبويه اختلافاً بيناً»[١٢].

(٦) مدرسة الكوفة: ٣٥١.
(٧) مدرسة الكوفة: ٣٥١ وينظر مصدره.
(٨) الدرس النحوي في بغداد: ٩٧.
(٩) المدارس النحوية: ١٥٦.
(١٠) نفسه.
(١١) نفسه.
(١٢) نفسه.

وأما ما جاء في مادة (ثعلب) من دائرة المعارف الإسلامية فهذا نصه: «على أننا لا نستطيع في الحقيقة أن نقول بوجود مذهب مكتمل لنحاة الكوفة، وهو أمر سبق أن بينه فايل، وإذا عد أصحابه المزعومون -يعني ثعلباً- فريقاً قائماً براسه، فإنما ذلك من اختراع النحويين المتأخرين»[1].

وأما ما قاله بروكلمان فهو أنه «قد افترض العرب فيما بعد استناداً إلى روايات التاريخ الأدبي أن الخلاف كان قائماً بين مذهبين لغويين هما مذهب البصرة ومذهب الكوفة، وإن هذا الخلاف لم يسو إلا بعد أجيال، عندما اندمج المذهبان، وتوحدا في مدرسة بغداد، ولكن الذي يظهر لنا أن المنافسات بين علماء هاتين المدرستين -البصرة والكوفة- قد بولغ فيها إلى حد لا مبرر(كذا) له»[2].

وإذا كان هؤلاء الذين عرضنا لهم أنفاً لم يأتوا بأدلة قوية، فإن الذين سنذكرهم فيما يأتي هم أقوى حججاً، وأنهض أدلة.

لقد ذهب إبراهيم السامرائي إلى أن الموروث من علم النحو هو علم واحد، وإن الاختلاف الأوائل فيه لا يجاوز شيئاً يسيراً يمس الفروع، ولا يقترب من الأصول[3]. ورأى أيضاً أن مصادر البصريين هي مصادر الكوفيين نفسها «مع شيء يسير من الاختلاف، كأن يتوسع الكوفيون في الأخذ عن الإعراب، وأن يغلبوا المسموع على المقيس، أو أنهم توسعوا في الاعتماد على القراءات، وما يعرض لها من مسائل لا ترد كثيراً في المسموع المشهور»[4].

لقد رفض السامرائي أيضاً أن يكون البصريون وحدهم قد اعتمدوا على العقل في تعليل اللغة، إذ استندوا إلى المنطق في تفسير ظواهرها، ورأى أن للكوفيين أيضاً تعليلات وتفسيرات كثيرة مستمدة من العقل، أو قائمة على المنطق، فقال: «إنك تجد في كتاب الإنصاف لأبي البركات الانباري من تعليل الكوفيين وتأويلهم ضروباً لا تتصل بالعلم اللغوي على نحو ما تجد من ذلك في تعليلات البصريين، وأنت واجد هذا في أغلب المسائل الخلافية التي جمعها الانباري في هذا الكتاب»[5].

ونفى السامرائي كذلك أن تكون المصطلحات التي اعتمد عليها الكوفيون معلماً منهجياً آخر ينشأ عنه اتجاه خاص، ذلك أن كثيراً من هذه المصطلحات قد رددها البصريون، وتداولوها في كتبهم[6] وبعد أن نفى أن تكون الفوارق المنهجية بين البصريين والكوفيين من العمق بحيث ينجم عنها اتجاهان متقابلان، خلص إلى القول: «ولعل من اليسر أن نخلص إلى رأي الحق بالعلم التاريخي من الأقوال القائمة على التقليد تارة وعلى الحماسة التي لا تخدم العلم تارة أخرى، فنقول: إن للكوفيين آراء في النحو ونظرات تختلف عن أراء غيرهم، نلمس ذلك عند الكسائي والفراء وثعلب، ومجموع هذه الآراء قد اتسع فيها القدماء فأسموها مذهب الكوفيين، وتجاوز المحدثون هذا الحد فأسموه مدرسة، وهي لا تعدو أن تكون نظراً أخر لا ينقض الأصول، بل يعلق بالفروع، وما قيل في مصادر الكوفيين وأساليبهم في النظر لا يبتعد كثيراً عما سلكه البصريون، وليس الاتساع في السماع عند هؤلاء، والتشدد في القياس لدى الآخرين يدفعنا إلى القول أن علم هؤلاء جديد، يؤلف (مدرسة)، يختلف عن الآخرين و(مدرستهم)»[7].

ولم يخرج علي أبو المكارم عما ذهب إليه السامرائي في نفيه كلا المذهبين فقد صرح بفساد الفكرة التي شغلت كثيراً من الدارسين في النحو العربي، قدامى ومحدثين، وهي وجود مذاهب نحوية يتميز كل منها بأسلوبه الخاص، ومنهجه الذاتي[8]. وقال: «أن المنهج الذي سارت فيه الدراسة النحوية في مدنه المختلفة تحكمه قواعد عامة، لم يخرج عليها، وأن تفاوت تأثير بعضها. وإذن ليس ثمة مدارس -بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج متميز لكل منها- في النحو، وإنما هناك تجمعات مدنية. وهذه التجمعات تتحرك في إطارات متشابهة، وتطبق أصولاً واحدة، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات، فإنه اختلاف لا ينفي عنها وحدة المنهج، واتفاق الأصول»[9].

أما حلمي خليل فقد ذهب إلى مثل ما ذهب إليه هذان الباحثان، فرأى ان النحو العربي اتجاه واحد، أرست البصرة دعائمه، وأقامت أصوله، وتبعها فيه علماء النحو في الكوفة وغيرها من المواطن التي ازدهرت فيها الثقافة اللغوية يوذاك، كمصر والشام والأندلس.

لقد انطلق حلمي خليل في رأيه هذا من مفهومه لمدرسة اللغوية، الذي حدده قائلاً: «أن مصطلح (مدرسة لغوية) يعني وجود نظرية لغوية مستقلة ذات أصول منهجية وفكرية جديدة ينادي بها أحد العلماء، ويلتف حوله عدد من الباحثين يؤمنون بهذه النظرية ويطبقونها ويعملون على تطويرها والدفاع عنها، واستمرار هذه النظرية ودوامها عبر السنين شرط أساسي في تكوين المدرسة اللغوية التي لا يمكن أن تستحق هذا الاسم أو

(١) تاريخ النحو وأصوله: ١٧٨ وينظر مصدره.
(٢) تاريخ الشعوب الإسلامية: ٢/ ٢٨.
(٣) المدارس النحوية أسطورة وواقع: ٤٠.
(٤) نفسه: ١٤٢.
(٥) نفسه.
(٦) نفسه: ١٥٣.
(٧) المدارس النحوية أسطورة وواقع: ١٤٦، ١٤٧.
(٨) تقديم الفكر النحوي: ٢٤٣.
(٩) نفسه: ٢٤٤.

يعترف بوجودها بمجرد وضع النظرية، وإنما لا بد أن تعيش، ويكتب لها البقاء مدة من الزمن»[١].

ومعنى هذا «أن اتخاذ المعيار الجغرافي أساساً لتقسيم العلوم إلى مدارس مختلفة لا يكون صحيحاً إذا لم تصحبه أو تواكبه نظرية علمية جديدة، لأن وجود جماعة من الباحث أو العلماء في مكان واحد لا يكفي لتكوين مدرسة علمية إلا إذا وجدت نظرية علمية، ومن ثم لا يكون الداعي لإطلاق اسم المدرسة العلمية عليهم وجودهم في مكان واحد، وإنما اشتراكهم في العمل وفق (كذا) نظرية واحدة حتى ولو وجدوا في بقاع مختلفة»[٢].

ثم قال حلمي خليل: «فإذا نظرنا على ضوء هذا المفهوم لمصطلح (المدرسة العلمية) إلى ما يسمى في تاريخ الفكر اللغوي باسم المدارس النحوية فنجد أن هذا المصطلح لا ينطبق إلا على البصرة وحدها، ولعل القدماء كانوا أهدى حساً عندما قالوا أن هناك خلافاً بين الكوفة والبصرة، وإنما المحدثون هم الذين اطلقوا هذه التسمية حتى شاع تقسيم الفكر اللغوي إلى مدارس فهناك بجانب البصرة والكوفة مدارس أخرى مثل المدرسة البغدادية والأندلسية والمصرية»[٣].

فحلمي خليل إذن يرى أن البصرة وحدها خليقة بأن يقال عنها أنها صاحبة اتجاه نحوي، أو واضعة نظرية لغوية، وإن هذه النظرية التي سلم بها علماء العربية جميعاً في الكوفة وغيرها تتمثل في السماع والقياس والعامل، ولا عبرة بعد ذلك في أن الكوفة خالفت البصرة في التوسع في السماع والقياس ما دامت «لا تطرح أصلاً من هذه الأصول جانباً أو تغيره»[٤]. ولا عبرة أيضاً فيما استعملت الكوفة من مصطلحات تختلف عن مصطلحات البصرة «فالمصطلحات في نهاية الأمر هي الجانب السطحي من النظرية العلمية، وليست الجانب الأصيل منها، إذا لم يصحب هذا الخلاف منطلقات نظرية وفكرية ومعرفية جديدة... وإلا فماذا يغير من النظرية البصرية إذا ما أطلقنا على حروف الجر مصطلح (الصفة) إذا كان هناك اتفاق على أن هذا العنصر اللغوي يحدث الجر، ومثل ذلك لو أطلقنا على النفي مصطلح (الجحد) أو غيره من المصطلحات النحوية التي انفردت بها الكوفة»[٥].

وقد عزا حلمي خليل انحسار المذهب الكوفي المزعوم أمام النحو البصري، وسيادة هذا الأخير في جميع بيئات العلم إلى أن العلماء لو وجدوا «فيما يسمى بالمدرسة الكوفية شيئاً يختلف اختلافاً جذرياً نظرياً وفكرياً وتحليلاً عن النحو البصري لاتجهوا إليه، وتوسعوا فيه، ولكنهم وجدوا في النظرية البصرية وفي صنيع الكوفة تشابهاً جعلهم يتجهون إلى الأصل»[٦].

وعز المخزومي تواري النحو الكوفي منذ وقت مبكر، أي بعد وفاة ثعلب عام ٢٩١هـ، وإهمال الدارسين إياه، إلى أنهم وجدوا أن النحو البصري يفي بحاجتهم، ويسهل عليهم تعلم العربية، إذ «لم يكونوا يحتاجون إلى أكثر من أداة يستعينون بها على مزاولة هذه اللغة في سهولة ويسر، وكان أوفى الدراستين بهذا الغرض هو الدراسة البصرية، التي حاولت أن تفرغ اللغة في قوالب ثابتة، وقواعد مضبوطة، فمال الدارسون إلى نحوهم، وساروا على منهجهم»[٧]. أما النحو الكوفي فقد كان يمثل عبئاً على الدارسين والمتعلمين معاً، بما يتسم به من اضطراب القواعد، وبلبلة المقاييس «لسعة روايته وكثرة اللهجات المتمثلة فيه، ولأن الدارس المقبل على تعلم لغة الدولة لا يعنيه من ذلك كله إلا ما ييسر له التكلم بلغة عربية، تفي بعهم القرآن والسنة، وتدعم تدوينه، وتسهل له العيش في مجتمع لغته الرسمية هي اللغة العربية»[٨].

وبعد أن عرضنا للقويين المعاصرين الذين أنكروا وجود المذهب الكوفي، واشرنا بإيجاز إلى ما ساقه كل منهم من أدلة تدعم رأيه، نرى أن من المفيد أن نخص هذه الأدلة بمزيد من البحث، وفضل من الإيضاح فالذي يتأمل ما قدم المنكرون من أدلة في أثناء نفيهم وجود مذهب يدعى الكوفي يجد أنها تتمثل فيما يأتي:

١- أن النحو في نشأته كان بصرياً، وأن الكوفيين في أثناء ولادة هذا العلم في موطنه، ويتلقونه عن المشتغلين به من كبار نحاة البصرة كالخليل وسيبويه ويونس واضرابهم، حتى إذا عادوا إلى الكوفة شرعوا ينشرون فيها ما ثقفوه عن أساتذتهم البصريين، بنبرة شاؤوا أن تكون خاصة بهم، ولكنها لم تبلغ أن تجعل علمهم مختلفاً كثيراً عن علم شيوخهم، بحيث يؤلف في جملته مذهباً مقابلاً أو معارضاً للنحو البصري.

٢- أن أهم ما بنيت عليه نظرية النحو العربي هو (العامل) الذي كان له الأثر الأكبر في صياغة النحو على الصورة التي وصلت إلينا بكلياتها وجزئياتها، والعامل مما ابتدعه البصريون، وأخذه عنهم الكوفيون، ومعنى هذا أن حجر الزاوية -كما يقول أهل هذا العصر- في نظرية النحو

(١) العربية وعلم اللغة البنيوي: ٤٢.
(٢) نفسه: ٤٢، ٤٣.
٣) العربية وعلم اللغة البنيوي: ٤٣.
(٤) نفسه: ٤٣، ٤٤.
(٥) نفسه: ٤٤.
(٦) نفسه: ٤٤، ٤٥.
(٧) مدرسة الكوفة ٤١٣.
(٨) نفسه.

العربي كان من صنع البصريين، وأن الكوفيين لم يتحرروا من قيده.

٣- إن الأصول التي أقام عليها الكوفيون علم النحو، أو استندوا إليها في استنباط قوانينه هي الأصول نفسها التي أقام عليها البصريون نحوهم، ومن هذه الأصول (القياس) و(السماع). وأما ما يقال من أن الكوفيين اتسعوا في القياس، وضموا إلى ما سمعه البصريون بفصاحتها، فإن ذلك لا يجعل من علمّهم علماً مخالفاً في أصوله علم البصريين، فكلا الفريقين ينهج طريقاً واحداً، ويعتمد على مصدر واحد هو كلام العرب.

٤- إن الكوفيين لم يختلفوا عن البصريين في الاعتماد على (التعليل)، وفي استمداد كثير من تعليلاتهم من المنطق ومن الفكر الفلسفي، وآية ذلك ما نقله أبو البركات الانباري في كتابه (الأنصاف) من تعليلات الكوفيين التي فسروا بها الظواهر النحوية واللغوية، وهي تعليلات لا تمت إلى العلم اللغوي، ولا تنبع من طبيعة اللغة، بقدر ما تستند إلى التأمل العقلي، والتفكير الفلسفي المجرد. ومعنى ذلك أن المقولة التي تجعل نحو الكوفيين اصح نظراً، وأقرب إلى علم اللغة، هي مقولة فيها قدر كبير من الغلو، ومجانبة الواقع.

٥- وعلى الرغم من أن (المصطلح النحوي) مسألة شكلية لا تتعلق بجوهر النظرة العلمية، أن ما قيل عن المصطلح النحوي الكوفي من أنه يمتلك مقومات المصطلح من حيث الإحكام والثبات والشمول، ومن حيث اختصاصه بالكوفيين وحدهم، أو من حيث ابتداع الكوفيين له وسبقهم البصريين إليه، فإنه قول مجانب للصواب في مجمله.

فأما أن المصطلح الكوفي يفتقر إلى الأحكام فإن ذلك يتجلى في عدم دلالة المصطلح الواحد أحياناً على موضوع واحد، بل ينصرف إلى موضوعات غيره. فمصطلح (التفسير) الذي قيل أن الكوفيين أطلقوه على (التمييز) نراهم قد أرادوا به (المفعول له) و(المفعول معه) و(البدل) وغيرها[١]. ومصطلح (العماد) الذي يقابل (ضمير الفصل) عند البصريين، قد يطلقه الكوفيون على (ضمير الشأن) أيضاً، وقد يطلقونه على (نون الوقاية) فيقولون (نون العماد)[٢].

ويتجلى الأحكام أيضاً في أن يكون المصطلح لفظاً واحداً لا يشركه لفظ آخر في الدلالة على موضوعه، وهذا ما لم يتوافر للمصطلح الكوفي، فهم يطلقون (المجهول) ويريدون به (ضمير الشأن) ويطلقون العماد أحياناً ويريدون به (ضمير الشأن) أيضاً. و(التفسير) يريدون به (التمييز) وقد يطلقون عليه (الترجمة)[٣]. و(البدل) يقابله عند الكوفيين (الترجمة) و(التبيين) و(التكرير) و(التفسير) و(العبارة)[٤].

والمصطلح الكوفي بعد ذلك قاصر، لا يتصف بالشمول، ذلك أن الكوفيين لم يضعوا لجميع عناصر النحو وموضوعاته مصطلحات تعبر عنها، والمصطلحات القليلة التي قيل أنهم ابتدعوها سنرى بعد قليل أنهم إما أن نقلوها عن الخليل ومن تلاه، وأما أن البصريين شاركوهم في استعمالها. ولا شك في أنهم استعاروا المصطلح البصري فيما لم ينسب إليهم من المصطلحات، وناهيك بهذا عملاً ينفي عنهم أنهم أصحاب مذهب مكتمل، أو فكري نحوي مستقل.

وأما أن المصطلح الكوفي لا ينفرد به الكوفيون، بل يستعمله معهم البصريون فيظهر ذلك في كثير من المصطلحات التي يقال أنها كوفية في حين أنها ليست كذلك، أما لأن البصريين هم أصحابها الحقيقيون الذين وضعوها أول مرة، وأما لأن البصريين يستعملونها ويديرونها في كتبهم، فـ(التفسير) مما استعمله البصريون، وورد في كتاب سيبويه وفي كتاب (الأصول لابن السراج[٥]. (الجحد) الذي استعمله الكوفيون بمعنى النفي استعمله الخليل وكان من ابتكاره[٦]. و(الخفض) الذي يقابل (الجر) مما استعمله الخليل في العين واستعمله خلف الأحمر البصري في كتابه (مقدمة في النحو)، وتعلمه المبرد وابن السرج والزجاجي والسيرافي وسواهم، و(الصفات) أو (حروف الصفات) التي تقابل عند البصريين (حروف الجر) و(الظرف) مما استعمله الخليل وخلف الأحمر[٧]. وقل مثل ذلك عن (الكناية) و(المكني) اللذين يقابلان عند البصريين الضمير والمضر، مما تداوله البصريون في كتبهم، وصاحب هذا المصطلح الخليل[٨]. و(النسق) يقابل عند البصريين العطف، مما استعمله البصريون، وصاحبه الخليل كذلك.

٦- إن النحو الكوفي ليس نحواً شاملاً، يستوعب النظام النحوي للغة العربية، أو يستوفي موضوعاته على النحو الذي نجده في النحو البصري، فالذي وصل إلينا من مصادر النحو الكوفي لا يجاوز كتاباً واحداً، هو كتاب (معاني القرآن) للفراء، وهذا الكتاب «يفصح عن موضوعه وما ورد فيه

(١) مصطلحات ليست كوفية: ١٤ وما بعدها.

(٢) المدارس النحوية أسطورة وواقع: ١٢٧.

(٣) نفسه: ١٢٧.

(٤) نفسه: ١٣٥.

(٥) مصطلحات ليست كوفية: ١٤.

(٦) نفسه: ٢٢.

(٧) نفسه: ٤٧، ٦٠، ٦٢.

(٨) نفسه: ٧٨.

اسمه، فهو (معان) للقرآن، وشرح لما ورد في لغة القرآن من دلالات خاصة على نحو ما عرفنا من معاني القرآن للزجاج وما عرفناه من معاني القرآن للأخفش وغيرهما من كتب معاني القرآن»[١] ونحن «لا نملك من مصادر النحو الكوفي مصدراً وافياً على غرار الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد والأصول لابن السراج، ذلك أن هذه المصادر تشتمل على أبواب كثيرة في النحو والصرف، وهي كتب مطولة تشتمل على الأصول والفروع وليس شيء من ذلك يشتمل على النحو الكوفي»[٢].

وإذا جئنا إلى إعلام النحو في الكوفة وجدنا أن تعضهم لم يصل إلينا شيء من أرائهم النحوية كالرؤاسي ومعاذ الهراء وأن أكثرهم لغويون لم تؤثر عنه أراء نحوية كعلي بن مبارك الأحمر وابن السكيت وأبي عمرو الزاهد وأبي موسى الحامض وأبي بكر بن الانباري وغيرهم. وأما الكسائي فلم يصل إلينا من نحوه إلا شيء ضئيل، ولم يؤثر عن ثعلب وهو أشهر الكوفيين كتاب في النحو، وإن كان له شيء من ذلك فقد غاب عنا، ولم يصل إلينا، والذي نعرفه من مجالس ثعلب أنه الصق باللغة والدلالة والأدب، والقليل القليل منه شذرات في النحو، ومثل ذلك يقال في (الفصيح) فكله مواد لغوية تتصل بالفصيح وما جانب الفصاحة. وثعلب من المعنيين بالشعر وكتابه (الوحشيات) يصدق هذا»[٣]. فالمأثور من نحو الكوفيين قليل لا يعدو أن يكون أراءاً لا تنتظم موضوعات النحو جميعها، ولا تصلح لأن تقابل بنحو البصريين بما يمثل من سعة وشمول وإحاطة بقوانين العربية، ونظامها النحوي دقيقة وجليلة، صغيرة وكبيرة. فكتاب (معاني القرآن) الذي هو أوسع كتاب أثر عن الكوفيين لا يصح أن يوزن بكتاب سيبويه ولا يصح أن يكون نظيراً له ولا يصح كذلك لأن يوازن بمقتضب المبرد أو بأصول ابن السراج، أو يكون نظيراً لها، ومعنى ذلك أن النحو الكوفي لا يرقى لأن يؤلف مذهباً خاصاً، بسبب ضآلة مادته، وقصوره عن الشمول والإحاطة بنحو العربية على نحو ما نجده في كتاب سيبويه.

بعد هذه الأدلة التي بسطها منكرو المذهب الكوفي يتضح لنا أنهم على حق، وأن ما أثر عن نحاة الكوفة لا يبتعد عن النحو البصري في مصادره ومنهجه ومصطلحه، وما سجلته كتب الخلاف مما خالف به الكوفيون البصريين، هو خلاف في الفروع - كما تقدم- لا في الأصول، وهو من قبيل الخلاف الذي يكون بين أفراد الفريق الواحد حيث يخطئ بعضهم بعضاً، أو ينفرد بعضهم عن بعض في توجيه مسألة، أو تفسير ظاهرة لغوية أو نحوية. وكما خالف الكوفيون البصريين في مسائل، كذلك وافقوهم في مسائل، وكما خالف بعض البصريين جماعتهم في مسائل كذلك وافقوا الكوفيين في غيرها، ولكن هذا الخلاف لا يبلغ بالنحو العربي أن يكون مذهبين متقابلين مختلفين، فضلاً عن أن يكون مذاهب بلغ بهم بعضها خمسة أو أكثر، فزعموا أن هناك مذهباً بغدادياً ومذهباً مصرياً ومذهباً شامياً ومذهباً أندلسياً، في حين أن واقع الدرس اللغوي يفصح عن أن ثمة نحواً واحداً أنشأه البصريون وأنضجوه وأقاموه على سوقه، فأخذته عنهم بيئات الدرس الأخرى، فلم يخرج عنه نحاة الكوفة أو أول الأمر إلا في جزئيات يسيرة، وفي مسائل لا يصلح لأن يجتمع منها نحو مستقل يقف بإزاء النحو البصري، ثم توقف النشاط النحوي للكوفيين بوفاة ثعلب، فكتبت للنحو البصري السيادة في القرن الرابع وما تلاه على جميع بيئات الدرس مصرية وشامية وأندلسية وغيرها.

مكانة النحو الكوفي من النحو العربي

حين ظهر المنهج الوصفي على يدي سوسير في العصر الحديث، كان «تحولاً في دراسة اللغة، وظل يسعى إلى تغيير النحو القديم بما يوافق البحث العلمي الموضوعي»[٤]. وكان اللغويون الأوربيون قد تلقوا هذا المنهج بالحماسة والتأييد، فدرسوا لغاتهم الحية في ضوئه، واتبعوا شروطه وخطواته في استخلاص قواعد لغاتهم وخصائصها في الصوت والمفردة والتركيب، أما اللغويون العرب فقد وقفوا على هذا المنهج بعد حين من ظهوره، أي بعد أن اتصلوا بالغربيين، فتأثروا به، وراوا أنه المنهج الصحيح الذي ينبغي أن تدرس اللغات في ضوئه. غير أن اللغويين العرب لم يفيدوا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة العربية، لأنها لغة قد درست قبل مئات السنين، فلم يكن أمامهم إلا أن ينقذوا أعمال النحويين القدماء في ضوء هذا المنهج ليتلمسوا ما طبق أولئك النحاة -بفطرتهم- من خطوات هذا المنهج، وما فاتهم تطبيقه منه.

إن أهم ما يمتاز به المنهج الوصفي هو أن يدرس لغة ما في بيئة مكانية محددة، وفي مرحلة زمانية مخصوصة، ليضمن بذلك استقرار اللغة، ومحافظتها على صفاتها في الوقت الذي تدرس فيه، ولذا وصف هذا المنهج بأنه منهج ساكن.

ولعل أهم ما فارق به النحويون العرب المنهج الوصفي، هو أنهم لم يلتزموا هذا المبدأ، بل تناولوا اللغة في مرحلة زمنية واسعة شملت ثلاثة قرون، نصفها قبل الإسلام ونصفها بعده، كما تناولوا هذه اللغة في رقعة مكانية شاسعة شملت أصقاع

(١) المدارس النحوية أسطورة وواقع: ١٤٣.
(٢) نفسه.
(٣) المدارس النحوية أسطورة وواقع: ١٤٥.
(٤) النحو العربي والدرس الحديث: ٤٥.

الجزيرة العربية جميعها، فجمعوا كل أشكال النطوق التي تكلمت بها العرب، على تنائي ديارهم، واختلاف أماكن إقامتهم، فنجم عن عدم التقيد بالزمان والمكان عدم تجانس المادة اللغوية المدروسة، فكان بعضها يمثل مرحلة زمنية غابرة، لم يبق منها إلا شواهد ضئيلة تعلقت بألسنة بعض العرب، أما إعجاباً بها، وأما إظهاراً لمعرفتهم إياها، أو ألجأتهم إليها دواعي الوزن والقافية، وكان بعض هذه المادة اللغوية المدروسة يمثل بيئات مكانية لم يعد لكلام أهلها ظل في اللغة الأدبية النموذجية المشتركة، التي استصفاها العرب، واجمعوا على التزامها في العصر الذي سبق نزول القرآن، ثم نزل بها هذا الكتاب السماوي، فازداد العرب تمسكاً بها، والتفافاً حولها.

ومما زاد النحويين القدماء بعداً من متطلبات المنهج الوصفي، خلطهم مستويات الأداء، بمعنى أنهم لم ينتخبوا مادتهم اللغوية المدروسة من اللغة الأدبية المشتركة التي أشرنا إليها آنفاً، والتي نشأت قبل الإسلام في زمن لا نعرف بدايته، وكانت لغة قريش نواة لها، كما كانت قريش هي قادت حركة نشوئها، بسبب أن مدينتهم مكة كانت ملتقى القبائل، محط رحال الوافدين من أطراف الجزيرة للحج أو التجارة وحين اكتملت هذه اللغة اتجه إليها العرب -كما تقدم- ينظمون به شعرهم، وينشؤن بها خطبهم ووصاياهم وأمثالهم نائين عن لغاتهم المحلية، التي جعلوها للتخاطب اليومي، ولتصريف شؤون حياتهم.

لقد كان المفروض في المادة اللغوية التي تستنبط منها قواعد العربية أن تكون من مستوى أدائي واحد، وكان يفضل أن تكون من النثر الأدبي الذي يعالجون به شؤونهم الفكرية والاجتماعية، والذي يخلو من دواعي الضرورة الشعرية، ولكن النحويين لم يفعلوا ذلك، بل أخذوا مادتهم من الشعر والنثر ومن القرآن ومن لغات القبائل المحلية فكان لا بد أن تضطرب القواعد المبنية على الخلط غير المتجانس من المادة اللغوية.

لقد كان المنهج الوصفي يقضي بأن يدرس كل مستوى من هذه المستويات بمعزل عن الآخر استكشافاً لخصائص اللغة فيه، واستجلاء لقواعدها وقوانينها، فيكون للعربية أنحاء مختلفة، فواحد للنثر، وآخر للشعر، وثالث للقرآن، ورابع للغات المحلية التي هي أقرب للعاميات في هذا العصر.

لقد كان بإمكان النحاة إذن، أن يستنبطوا النحو من النثر الأدبي، على أن يضم إلى هذا النثر جميع صور الكلام التي تتآلف معه شعراً كانت أو قرآناً أو أمثالاً، وأما ما يخرج عنه لسبب من الأسباب، فإنه لا يمثل جمهور ما تتكلم به العرب وينبغي أن يدرس في الإطار الذي يصلح له.

يتضح مما تقدم أن نحو العربية لم يبن على مادة لغوية موحدة زماناً ومكاناً ومستوى أدائياً فنجم عن ذلك اضطراب قواعده وقوانينه مما أدى بالنحاة إلى أن يقفوا من هذا الاضطراب في القواعد مواقف شتى، فقد يلجأون إلى التأويل والتقدير، ليعود المخالف للقاعدة إلى حظيرتها، وأما إذا لم يستطع النحاة تأويل المادة اللغوية فإنهم يصفونها بالشذوذ أو الخطأ.

لقد كان ذلك موقف النحاة البصريين بوجه خاص من المادة اللغوية المدروسة، وهو موقف مجاف للمنهج العلمي، بسبب الخلط الذي أصاب مادة دراستهم من جهة، وبسبب الطريقة التي عالجوا بها هذا الخلط من جهة أخرى، أما النحويون الكوفيون فقد كانوا أبعد من المنهج الوصفي، وأمعن في مفارقة المنهج العلمي، لأن مادة دراستهم كانت أكثر خلط وأشد تشويشاً، في جعل قواعدهم تتسع لهما، وتتفق مع كل ما يسمع في أنحاء الجزيرة من صور الكلام.

فالبصريون إذن حاولوا أن يجنبوا قواعدهم البلبلة والاضطراب، ويضمنوا لها الثبات والإحكام إلى حد ما، فاتبعوا طريقين: احدهما علمي، وقد تمثل في محاولتهم تضييق مروياتهم وإسقاط ما لم يرتضوا فصاحته من أشكال التعبير لتكون مادتهم اللغوية التي أخضعوها للدرس، تمثل جمهور ما يتكلم به العرب، والآخر غير علمي تجلى في أنهم إذا لم يستطيعوا تنحية بعض أشكال التعبير عن طريقهم لثبوت فصاحتها عندهم، وكانت أشكال التعبير تلك لا تتفق مع ما فرضوا من أصول، عمدوا إلى تأويلها أو وصفها بالضرورة أو الشذوذ. وعلى الرغم من ذلك وجدنا كثيراً من اللغويين المعاصرين -كما تقدم- قد ارتضوا صنيع البصريين هذا، ووصفوا نحوهم بالدقة والإحكام، ومجاراة روح العلم.

أما الكوفيون فقد استسلموا لجميع المسموع من كلام العرب، وحرصوا على كل ما وقفوا عليه من أشكال التعبير، فحملهم ذلك على أن يعيدوا النظر في الأصول التي سبق أن تواصلوا إليها، والقواعد التي سبق أن استنبطوها، إذا رأوا أنها تتعارض معها، لتكون على وفق هذا المسموع، وليطمئنوا بعد ذلك إلى أن نحوهم يمثل اللغة تمثيلاً صادقاً[1].

وقد ترتب على ذلك اضطراب النحو الكوفي، وتعارض قواعده، حتى أنك لتجد للموضوع النحوي الواحد قواعد متعددة، بعضها ينقض بعضاً، وإنك تجد من يقول (لم يذهب) فيجزم بـ (لم) ومن ينصب بها فيقول (لم يذهب) وتجد من يقول (أن الرجلين) ومن يقول (أن الرجلان)، إلى غير ذلك من تناقض في القواعد، واضطراب في القوانين لا تعدمه في أي باب من أبواب النحو، وسأضرب بعض الأمثلة على ذلك بعد قليل.

(١) مدرسة الكوفة: ٣٧٩.

وقد وقف إبراهيم أنيس عند خلط النحاة القدامى -ولاسيما الكوفيون- للبيئات اللغوية، فأخذ عليهم أنهم لم يتقيدوا باللغة النموذجية المشتركة التي يلتزمها الناس في المجال الجدي، وفي الآثار الأدبية من شعر ونثر، وهو ما ينبغي أن يفعله من يريد أن يقعد للغة من لغات الأمم الراقية التي تكون لا لهجات ذات صفات متباينة، وتكون لها في الوقت نفسه «لغة نموذجية أدبية مشتركة، تنتظم كل البيئات، ويتطلع إلى إتقانها أبناء هذه الأمة»[١].

فإذا أراد «علم لغوي أن يقعد للإنجليزية قواعد عمد إلى استقراء صفاتها وخصائصها من مصدر واحد هو لغتها النموذجية، تاركاً لهجات الإنجليز للدراسات الخاصة التي يتوفر عليها الباحثون في الجامعات والمعاهد العليا. أما ما يتعلمه التلاميذ في مدارسهم، وما يلتزمه الكتاب والخطباء والشعراء، وما يتمسك به الناس في المجال الجدي من الحياة، فيكاد يكون مقصوراً على تلك اللغة النموذجية، لا يخلط بينها وبين اللهجات في تقعيد القواعد. فإذا سمع بعض الإنكليز في منطقة خاصة يقول:

J likes my baby.

أو يقول: You was with him.

أو يقول: Give to J.

لم يذكر ذلك اللغوي في قواعده أن من الإنجليز أصحاب اللغة من يعبرون هذا التعبير، وينطقون بمثل هذه الأساليب. أو على الأقل (كذا) لا يقول أن مثل هذه الأساليب جائزة مقبولة، لا شيء سوى أنها صدرت عن انجليزي، والإنجليزي عنده سليقة. فإن فعل هذا أحد اللغويين فقد تنكب طريق الصواب في تقعيد القواعد، وجاءنا بمزيج غريب فيه من الاضطراب والخلط ما يأباه اللغوي الحديث»[٢].

غير أن القدماء من علماء العربية، ولا سيما الكوفيون، «لم يقصروا تقعيدهم على مصدر واحد هو لغتها النموذجية كما كان الواجب، بل اقتحموا معها من اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة... ولذا جاءتنا قواعدهم مضطربة تعددت فيها الوجوه واختلفت الأقوال في المسألة الواحدة»[٣].

يتضح مما تقدم أن النحويين البصريين والكوفيين وقعوا في أخطاء منهجية مشتركة، وأن الكوفيين انفردوا عن أقرانهم البصريين. بخطأ منهجي آخر، تمثل في أن مادتهم اللغوية التي أخضعوها للدرس كانت أكثر خلطاً وتشويشاً وتناقضاً من مادة البصريين، وذلك بسبب تسامح الكوفيين، وسعة مروياتهم، وقد ترتب على ذلك أن الكوفيين كانوا أكثر من البصريين إضراراً بالنحو العربي، إذ حالت فوضى الرواية عندهم دون أن ينتظم الموضوع النحوي الواحد قاعدة ثابتة مطردة، حتى لقد أصبحت كثرة الوجوه في الباب النحوي الواحد أو المسألة النحوية الواحدة أكثر ظهوراً عند الكوفيين منها عند البصريين. ويكفي أن ترجع إلى أي موضوع نحوي لتجد هذه الحقيقة سافرة.

ففي باب (نائب الفاعل) مثلاً تجد أن الكوفيين أجازوا أن ينوب الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، معتمدين على قراءة من قرأ (ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون) في حين أن القراءة العامة (ليجزي قوم بما كانوا يكسبون) فيجزي مبني لمجهول (بما) -عند الكوفيين- نائب فاعل مع تقدم المفعول به وهو (قوماً)[٤].

وفي باب (الحروف المشبهة بالفعل) تجد أن الكوفيين أجازوا أن تنصب (ليت) المبتدأ والخبر فيقال: (ليت زيداً قائماً)[٥].

وفي باب (لا) النافية للجنس ترى الكوفيين أجازوا نصب (لا) للمعرفة نجو قولهم (لا إياه هنا). والذي عليه جمهور الكلام أن (لا) تنصب النكرة ولا تدخل على المعارف أو الضمائر[٦].

وفي باب المثنى أجاز الكوفيون أن يلزم المثنى الألف في جميع حالات إعرابه رفعاً ونصباً وجراً، ومن شواهدهم قول الشاعر[٧]:

فاطرق إطراق الشجاع ولو رأى مساغا لناباه الشجاع لصمماً

وفي باب (جوازم المضارع) أجاز الكوفيون النصب بـ (لم) محتجين بقراءة من قرأ (ألم نشرح لك صدرك) بنصب (نشرح)[٨]. وفي باب (الشرط) أجاز الكوفيون رفع جواب الشرط إذا فصل عن فعل الشرط بالمرفوع، واحتجوا بقول الشاعر[٩]:

يا اقرع بن حابس يا اقرع إنك إن يصرع لخوك تصرع

أجازوا رفع جواب الشرط هنا لأنه يجزم عندهم على جواره لفعل الشرط وقد زال هذا الجوار بفصل الجواب عن الشرط بالمرفوع.

أن ما تقدم غيض من فيض مما أثر عن النحاة الكوفيين، وهو مما يربك النحو العربي، ويذهب بإمكان صياغة قواعد ثابتة مطردة لموضوعاته وأبوابه.

(١) من أسرار اللغة: ٢١.
(٢) من أسرار اللغة: ٢٢.
(٣) نفسه: ٢٢، ٢٣.
(٤) الموفي في النحو الكوفي: ٢١.
(٥) نفسه: ٤٥.
(٦) نفسه: ٤٧، ٤٨.
(٧) نفسه: ١١٧.
(٨) نفسه: ١١٨.
(٩) نفسه: ١٢٠.

على أن من الحق أن نقول -ونحن نضع نحو الكوفيين في الميزان- أن للكوفيين أنظاراً محدودة، تتسم بسهولة التناول وواقعيته، وتساير روح اللغة، وتنأى عن التمحل والتكلف، ليس هذا مكان الإشارة إليها.

المصادر

* القرآن الكريم.
* أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د.أحمد مكي الأنصاري، القاهرة ١٩٦٤.
* الأصول، د.تمام حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢.
* تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ترجمة د.عبد الحليم النجار، دار المعارف بمصر ١٩٦١.
* تاريخ الشعوب الإسلامية، بروكلمان، ترجمة د.نبيه فارس ورفيقه، ط١ بيروت.
* تاريخ النحو وأصوله، د.عبد الحميد السيد طلب، الناشر مكتبة الشباب د.ت.
* تقويم الفكر النحوي، د.علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٧٥.
* الخصائص، ابن جني، تحقيق د.محمد علي النجار، ط دار الكتب بالقاهرة.
* الدرس النحوي في بغداد، د.مهدي المخزومي، بغداد ١٩٧٥.
* دروس في المذاهب النحوية، د.عبده الراجحي، بيروت ١٩٨٠.
* ضحى الإسلام، أحمد أمين، ط٣، ١٩٥٢.
* طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، تحقيق د.محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.
* العربية، يوهان فك، ترجمة د.عبد الحليم النجار، القاهرة ١٩٥١.
* العربية وعلم اللغة البنيوي، د.حلمي خليل، الإسكندرية، د.ت.
* الفهرست، ابن النديم، المكتبة التجارية، وطبهة فلوجل.
* القاموس المحيط الفيروزأبادي.
* المدارس النحوية أسطورة وواقع، د.إبراهيم السامرائي، ط١، ١٩٨٧ عمان.
* المدارس النحوية، د.خديجة الحديثي، بغداد ١٩٨٦.
* المدارس النحوية، د.شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.
* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي، ط٢، ١٩٥٨.
* مصطلحات ليست كوفية، د.سعيد الزبيدي، بابل ١٩٩٥.
* من أسرار اللغة، د.إبراهيم أنيس، ط٣، ١٩٦٦.
* مناهج تجديد، أمين الخولي، ط١، ١٩٦١.
* من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر د.ت.
* الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
* النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي، بيروت ١٩٧٩.
* نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الانباري، ت ح، إبراهيم السامرائي بغداد ١٩٥٩.
* نظرات في اللغة والنحو، طه الراوي، بيروت، ط١، ١٩٦٢.

* * *